

فاذا كان هناك قرار مبدئي قد اتخذ لتقريب الموعد من حزيران الى ايار من اجل انتهاء العملية الانتخابية قبل بزوغ فصل الصيف والاصطياف، فان اليوم المفروض ان تحصل به هو يوم الاحد 10 ايار او يوم الاحد 17 ايار لان الاحد الثالث من ايار يصادف في 24 ايار مع عيد التحرير في 25 ايار، ومع اليوم الذي حصلت فيه الانتخابات الشهيرة بالتزوير.



تخفيض سن الاقتراع

وإذا سلّمنا وتوافق الجميع على يوم الاحد 17 ايار فان مرسوم الدعوة لاجراء هذه الانتخابات تنص المادة 44 من القانون على وجوب اصداره قبل تسعين يوماً من موعد العملية الانتخابية، اي قبل 17 شباط. وتنص المادة 49 من القانون على قفل باب الترشيح قبل ستين يوماً من موعد الانتخاب اي في 17 آذار وبذلك يكون امام المرشحين مهلة

## الانتخابات في 10 و17 ايار والدعوة لها في شباط

حسين قطيش

مواعيد اجراء الانتخابات النيابية تقترب، ومن الطبيعي ان يكون شهر واحد لتقديم ترشيحاتهم لتبدأ في 17 شباط وزير الداخلية واجهزة وزارته على الاطلاع على هذه المواعيد وتنتهي في 17 آذار.

التي يجب تذكير المرشحين والناخبين بها من حين الى آخر. ولعل

من المفيد هنا ان نذكر من يعنيه الامر بهذه المواعيد. فولاية هذه المواعيد لم تعد بعيدة، ويجب على وزارة مجلس النواب الحالي تنتهي في 20 حزيران 2009 ومن يرغب الداخلية ان تصدر البيانات التوضيحية من حين الى من الموظفين، وممن يحدد القانون منعهم من الترشيح الا اذا قدموا آخر، لاعلام المرشحين - والناخبين ايضا - بهذه استقالاتهم قبل ستة اشهر، ان يبادروا الى تقديم هذه الاستقالة المواعيد من اجل ان يقوم كل من يرغب بترشيح قبل 20 كانون الاول الجاري اي بعد نحو اسبوعين من الآن، نفسه بترتيب اوضاعه، خصوصاً وان وهو ما كان يجب على وزارة الداخلية ان تلفت الانتباه اليه.

هو متعلق بالانفاق الانتخابي والاعلام والاعلان

ومن اهم ما يجب حسمه بسرعة هو تحديد موعد اجراء هذه وغيرها وغيرها. وهنا لا بد من لفت انتباه وزير الداخلية الى ان قانون الانتخاب الجديد لم ينشر

ويعلن كما يجب بل تم الاكتفاء بنشره في الجريدة الرسمية في حين ان مثل هذا القانون كان يجب نشره وتوضيحه بشكل جيد ومستمر في وسائل الاعلام، والوقت ما زال متاحاً لمثل هذا العمل المطلوب بالحاج.

